

الجذور التاريخية لمؤامرة تفزيق السودان



بعد احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢م، أخذت تعمل على تقسيمها، جرياً على خطتها التي رسمتها للبلاد الإسلامية بتمزيقها لتسهل السيطرة عليها، واستغلال ثرواتها ونخبها، والحلولة دون عودتها قوة مؤثرة تهدد مصالحها الاستعمارية، فقامت في عام ١٨٩٩م بتقسيم مصر إلى قطرين:

الأول حدته بما هو واقع جنوب خط عرض ٢٢ درجة وأطلقت عليه مصر، وقد أبقيت على اسم مصر له خبأ ودهاء، لغو دلالته الحقيقة من الذاكرة (كما يجري حالياً في التآمر لإطلاق اسم فلسطين على أقل من ربع مساحتها)! إن مصر قبل عام ١٨٩٩م (ما قبل الفتح الإسلامي وحتى عهد قريب، أي أثناء الحكم العثماني وحكم أسرة محمد علي)، كانت تضم مصر والسوداناليتين وكانتا وحدة واحدة، وبلداً واحداً اسمه مصر، وعلى الرغم من المعارضة القوية التي أظهرها المسلمون في مصر لخطة التقسيم، فإن بريطانيا التي كانت الدولة الأولى في ذلك الوقت، لم تأبه بهذه المعارضة، وأبقيت على التقسيم وفرضته بقوة السلاح والنفوذ، ولجأت إلى اتباع أختى الأسلوب وأكثرها مكرًا، وزاد الطين بلة توافق عمالتها من حكام المسلمين معها، فحاولت امتصاص النسمة وتحدى الخواطر، فأشركت مصر (بحدودها الجديدة) معها شكلاً، في حكم الإقليم الجديد (السودان)، وإدارة شؤونه، وجعلت هذا الإشراك موقتاً، ومنصوصاً عليه في اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩م، التي احتوت على قرار التقسيم.

وطلت هذه الاتفاقية قائمة شكلاً إلى الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٥٦م، أي تاريخ ما أطلقوه عليه بعثته اسم (الجمهورية السودانية) بعدما تمت إجراءات الفصل الالزمة دولياً، وبعد إقرار مشترك من حكام مصر وبريطانيا صاحبة النفوذ الاستعماري على السودان في ذلك الوقت.

وقد كان لأمريكا دور حاسم في الانفصال إذ تلقت فكرة بريطانيا ب التقسيم مصر إلى إقليمي مصر والسودان فأوّلت لعمالتها في مصر؛ رجال الثورة، بتوقيع اتفاقية مع بريطانيا عام ١٩٥٣م نصت على ما أطلقوه عليه حق تقرير المصير للشعب السوداني، بعد ثلاث سنوات كفترة انتقالية، يجري بعدها استفتاء شعبي برقة دولية، وقد كانت هذه الاتفاقية بحق تميّداً للانفصال، إذ قامت أمريكا وبريطانيا بعدها أثناء الفترة الانتقالية بتهيئة الرأي العام من خلال عمالتها لقبول فكرة الانفصال، مع أن الرأي العام كان كاسحاً في رفض الانفصال والمحافظة على الوحدة، وأثناء الفترة الانتقالية أُوْزِعَ حكام مصر بتوجيهه أمريكي إلى الحزب الوطني الاتحادي الممثل للطائفة الختمية، الموالي لهم بتغيير موقفه من رفع شعار (وحدة وادي النيل) إلى رفع شعار الاستقلال (الانفصال) مع أنه كان قد حاز علىأغلبية بريطانية كبيرة بسبب رفعه شعار الوحدة.

أما حزب الأمة الممثل لطائفة الأنصار والموالي للإنجليز منذ نشأته، فقد كان يروج للفكرة الإنجليزية الداعية للانفصال منذ اليوم الأول لنشأته، وبعد انتهاء الفترة الانتقالية، وقد تحيأت أجواء الانفصال، وأعلن إسماعيل الأزهري من الوطني الاتحادي رئيساً للوزراء الذي كان من أقوى المنادين بوحدة وادي النيل، أعلن في ١٩٥٥/١٢/١٩ بعدما غير جلده، بطلب من حكام مصر، موافقة البرلمان السوداني بالإجماع على الانفصال الذي أطلقوا عليه فيما بعد اسم (الاستقلال).

وبذلك تكون بريطانيا قد حققت هدفها بتقسيم مصر التاريخية بعد ما يزيد عن خمسين عاماً بمساعدة أمريكا، بل تبنيها للخطة.

ولم تتوقف الخطة البريطانية عند حد تقسيم مصر التاريخية إلى إقليمي مصر والسودان، بل تعدى الأمر إلى العمل على تقسيم السودان إلى دولتين، الأولى في الشمال والأخرى في الجنوب وقد بدأت بالسعى لتنفيذ هذه الخطة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، أي في عام ١٩٢٢م وتبنت سياسة المناطق المفولة أمام الشماليين في تعاملهم مع الجنوبيين كأساس في إدارتها المديريات الجنوبية: الاستوائية، وبحر الغزال، وأعلى النيل.

وتحظرت على الشماليين دخول هذه المناطق أو العمل بها أو الاتجار معها، ووضعت قيوداً صارمة على انتشار كل ما يمت للشماليين بصلة من عادات وتقاليد، وجعلت الجنوبيين ينظرون إليهم بعين الريبة والشك. وفي هذا الوقت حيث سلكت سياسة عزل الشمال عن الجنوب فتحت الجنوب على مستعمراتها الجنوبية في شرق أفريقيا: الحبشة وأوغندا، وكينيا، وتنزانيا وغيرها، وسعت إلى ربط مديريات الجنوب الثلاث مع هذه المستعمرات وأصدرت قراراً عام ١٩٣٠م ينص على اعتبار الجنوبيين أناساً مختلفون عن الشماليين.

ودفعت المبشرين والبعثات التبشيرية الآباء الفيرونيين جمعيات بروتستانتية والجمعية التبشيرية الكنيسة الإنجليكانية، دفعتهم بقوة للعمل والنشاط في تلك المديريات وفرضت اللغة الإنجليزية لغة رسمية واتخذت الكثير من الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تباعد بين الشماليين والجنوبيين. وقبل أن تخرج بريطانيا قواتها من السودان حضرت الجنوبيين على العصيان والتمرد المسلح، ودعمتهم مباشرةً بالمال والسلاح، وبشكل غير مباشر عن طريق عملائها في مستعمراتها المجاورة، مثل عميلها هيلاسلاسي في الحبشة، وعملائها في كل من أوغندا وكينيا وتنزانيا. بدأ المتمردون ترددهم قبل مغادرة القوات البريطانية الأرضي السودانية، وظلوا يناؤون الحكومات المتعاقبة حتى تمكنوا من تحقيق فصل جنوب السودان باتفاقية نيفاشا التي تضمنت حق تقرير المصير الذي فرضته أمريكا على حكومة الرئيس السوداني الأسبق عمر البشير. حيث أجري استفتاء جنوب السودان، في الفترة من ٩ حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ حول ما إذا كان سكان جنوب السودان يرغبون بالبقاء

في دولة واحدة مع السودان أو الانفصال بدولة مستقلة وذلك تنفيذاً لبنود اتفاقية السلام الشامل التي وقعت في نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 9 كانون الثاني/يناير 2005.

وتم لأمريكا ما أرادت من فصل جنوب السودان عن شماله، وسمى كذلك (استقلالاً)! وانتقلت أمريكا في خطتها لتفتيت السودان وتزييقه من خلال اتفاق جوبا والمسارات الخمسة وتهيئة باقي البلاد لتفكيك. وما يجري من صراع دموي بين الجيش وقوات الدعم السريع وسيطرة الدعم السريع على كامل دارفور بعد إسقاط الفاشر، يؤكد على سير الأمور نحو فصل دارفور بخطة حدود الدم، ولا قدر الله إذا تم سلخ دارفور من السودان وتم فصله يسمى (استقلالاً).

هكذا تسير السياسة الاستعمارية في بلادنا تمزيقاً وتقطيعاً منذ هدم الخلافة قبل ١٠٥ أعوام، ويسمى هذا الفصل (الاستقلال) لضعف الأمة الإسلامية وعدم تمكينها من عودتها قوة كبيرة في هذا العالم.

فهلا أدرك أهل السودان وعموم الأمة الإسلامية المخاطر الكبيرة التي تحدق بها من إعادة رسم حدود جديدة بحدود الدم ودول جديدة تبني على أسلاء وجماعات شعوب المنطقة الإسلامية؟!

إن العاصم لنا هو العمل بجد واجتهد لإعادة الخلافة التي يعمل لها حزب التحرير الرائد الذي لا يكذب أهله وتحقيق وعد الله سبحانه وبشرى حبيباً محمد ﷺ في هذا الشهر الكريم الذي هدمت فيه الخلافة، فلتكن إعادةً لها كما هدمت فيه قبل ١٠٥ أعوام وليس ذلك على الله بعزيز.

كتبه للمكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

عبد الله حسين (أبو محمد الفاتح)

منسق لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في ولاية السودان